مشكلة الفقر: الاعتبارات الفنية والمنهجية من المنظور الاجتماعي

إعداد

أ.د. صالح بن محمد الصغيّر

قسم الدراسات الاجتماعية

كلية الآداب – جامعة الملك سعود

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فعلى إثر رغبة المسؤولين في المملكة العربية السعودية في مواجهة مشكلة الفقر مواجهة علمية عملية، كان لابد من الاعتراف، أولاً، بوجود المشكلة، رغم ما يقال عن الطبيعة البشرية في مجال ضعف الرغبة في الاعتراف بالمشكلات، وكذلك في الرغبة في الابتعاد عن مواجهتها، والاستئناس بالرؤى التي تستبعد تلك المواجهة، بنفي وجود المشكلة، ناهيك عن السعي إلى حلها.

ولقد مر على البلاد حين من الدهر لم تكن هناك مواجهة مباشرة للفقر، على الرغم من فاعلية الأداء التكافلي مثل الضمان الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الخيرية في حدود مسؤولياتها وإمكاناتها وما يبذل بصورة شخصية، بعضها معلن، وبعضها غير معلن، مما يؤكد أن هناك شعورًا بوجود فقراء، ولكنه ربما لم يكن ذلك الشعور الذي يعترف بأن الفقر في هذه البلاد يصل في حجمه إلى أن يكون مشكلة، ناهيك عن أن يكون ظاهرة. كما أنه قد لا يصل إلى مستوى الفقر المدقع، بقدر ما هو فقر نسبي، بحسب تفريعات الفقر وأقسامه.

ومع الركود الاقتصادي الذي مرت به البلاد، وظهور أزمات سياسية في المنطقة وحروب مستمرة، وإن كانت محدودة، ومع اعتماد البلاد على مصدر واحد للدخل، ومع أسباب أخرى ثقافية وفكرية ومادية محلية وإقليمية ودولية، ومع إصرار العالم على أن يكون قرية واحدة، وبروز فكرة العولمة، وظهور منظمة التجارة العالمية، وقبلها الجات، وتكثيف نشاط منظمات الأمم المتحدة غير السياسية، كان لابد من التعامل مع مشكلة الفقر، وكان لابد من مواجهتها مواجهةً علميةً منهجيةً، تهدف إلى تلمُّس الحلول العملية الواقعية، في ضوء ذلك كله، وفي ضوء شعور المسؤولين في هذه المملكة العربية السعودية ببروز حالات من الفقر تقتضي سرعة التحرك في اتجاه المواجهة، صدرت الأوامر للبدء في إعداد إستراتيجية وطنية لمعالجة الفقر، تشتمل على وضع السياسات والخطط العملية للمعالجة، وليس فقط وضع الإستراتيجية دون آليات التنفيذ. كما صدرت الأوامر بالبدء في تأسيس الصندوق الخيري لمعالجة الفقر معالجة غير تقليدية، تسهم الدولة والمواطنون والمنشآت التجارية والصناعية في تحقيق أهدافه، للرفع من شأن المواطنين

والمواطنات الذين قد يشعرون بالفقر، لكنهم يملكون القدرات الذاتية على الخروج منه، باتخاذ الأسباب المعينة على الخروج من الشعور بالفقر.

ومن هذا المنطلق تأتي الدعوة من القائمين على مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المنبثق عن مؤسسة الملك فيصل الخيرية، للحديث عن هذا الجانب من منطلق علمي، فكان أن قام الأستاذ الدكتور صالح بن محمد الصغير، أستاذ الاجتماع بجامعة الملك سعود بالرياض، عضو فريق الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، والأمين العام المساعد بوضع مسودة هذه الورقة. وكان عليَّ مراجعتها بالإضافة عليها بعض الرؤى والأفكار، التي أظهرتها بهذه الصورة التي نأمل منها نحن اللذان أعداها أن تكون وافية بالمطلوب، مع أننا تعمدنا الابتعاد عن الخوض في التفصيلات التي ربما لا يسمح المقام والوقت بالإفاضة فيها.

وأتقدم بالأصالة والنيابة عن زملائي أعضاء فريق الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في المملكة العربية السعودية بجزيل الشكر والامتنان على ما يلقاه هذا المشروع من دعم معنوي وتفاعل من الجميع، حتى من أولئك الذين شككوا في قدرة المواطن والمواطنة في هذه البلاد على إعداد مشروعات كبرى، مثل وضع الإستراتيجيات، وجعلوا ذلك حكرًا على الخبرة الأجنبية، ومن أولئك الذين يستعجلون النتائج، ويستغربون طول المدة في إعداد الإستراتيجية، إذ كان لهذه الفئة طريقتها المختلفة في دعم الفريق معنويًا، شعر الفريق معها بأن هذا تحدٍّ لابد من التعامل معه بإيجابية. كما نشكر القائمين على مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية لدعوتهم للفريق لتقديم ورقة عن معالجة الفقر.

أولاً: مقدّمة:

عندما يقارن المتأمل بين الإجماع شبه التام على الرفض العام للفقر بصفته مشكلة اجتماعية . سواء من جانب العامة أم المتخصصين من جهة، وبين ضعف الجهود المبذولة لمعالجة الفقر، وعجزها في معظم المجتمعات المعاصرة، إن لم تكن كلها، وكذلك ضعف فعالية كثير من الجهود المبذولة في هذا الصدد، رغم حسن النوايا، من جهة ثانية، يصاب بقدر من الاستغراب على الأساليب المرعية للتعامل مع التوجه للتخفيف من الفقر مع وجود محاولات مستمرة للمعالجة، إلا أن هذه المحاولات، رغم ما لها من تأثير، وما تتوخاه من الأجر والثواب من الله تعالى، لم تأخذ طابع التأطير للمشكلة، والنظرة الشمولية لها في محاولات المعالجة، بل اعتمدت على قدر عالٍ من الضخ العاطفي، المصحوب بالرغبة الملحة في فعل الخير في التعاطي مع الفقر، مما أثر سلبًا على هذا المشكلة. ويصدق هذا، غالبًا، على الجهود الذاتية القائمة على الملاحظة الميدانية لمواقع الفقر في البلاد، ولا يصدق على الجهود المؤسسية التي تقوم بها جهات خيرية، بدأت تكوّن عراقة في "التعاطي" مع العمل الخيري، إلا أنها محدودة، دائمًا، بضيق ذات اليد.

والحقيقة أنَّ ظاهرة الفقر تؤرق ذوي الضمائر الحية، ممن يهولهم أن يروا أنفسهم يتمتعون برغد العيش، في مجتمعات يشاركهم العيش فيها فئات لا تكاد تجد قوت يومها، ولا تكاد تجد مأوىً يؤويها، مما يجعل نظرتها إلى المستقبل نظرة قاتمة.

إلا أن الشعور بوجود مشكلة الفقر، والرغبة في إيجاد الحلول لها شيء، والاستعداد الذهني لتقديم التضحيات اللازمة لحلها من جانب الفئات المختلفة في المجتمع شيء آخر، ذلك أن قضية الفقر لا تخص من يتصدى لمعالجة المشكلة وحده، وإنما تتجاوز ذلك إلى ضرورة إجراء مراجعات لمسائل حيوية، تتصل بمزايا وحقوق مكتسبة، ترتبط بفئات اجتماعية بأسرها، وهذا بدوره قد يقود إلى ترسُّخ مسألة حاجات الأنا مقابل حاجات الغير. أي إلى قضية الأنانية مقابل الإيثار مع الخصاصة أو دونها. وهي قضايا جوهرية مترسِّخة في النهاية في صميم الطبيعة الإنسانية لبني آدم، ونظرة الإنسان لنفسه، ولدنياه ولآخرته، ولمدى معرفته بربه سبحانه وتعالى، وقربه منه، وترسُّخها أكثر في النفس البشرية من خلال الرسالات السماوية.

وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد، أي شدة الأمر على النفس الإنسانية، وصعوبات التغيير لما في هذه الأنفس، بل إنه مع أن الناس قد اجتمعوا وأجمعوا على خطورة قضية الفقر على صدق الرغبة في معالجتها، وعلى قبول ما تقضي به جهود مواجهتها، فإننا نجد أنهم غالبًا ما يتبنون حلولاً عاجلة، وغير مدروسة، وربما آنية، وربما تغلب عليها السطحية القائمة على سيطرة العاطفة، ورد الفعل الآني، التي قد تبدو في ظاهرها طبيعية ومقبولة ومنطقية، دون أن يدركوا أنَّ هذه القضية في المجتمعات الحديثة، لاسيما منذ الثورة الصناعية، وما صحبها من سرعة في التغيُّر الاجتماعي، وتعقُّد في التراكيب والبُنى الاجتماعية، لم تعد بتلك الصورة السطحية أو البسيطة التي يتصورها بعض المتعاطفين مع المشكلة، ودون أن يدركوا أن تعقُّد البناءات الاجتماعية وسرعة التغيُّر الاجتماعي قد صحبها تعقّد وتداخل كبير فيما يتعلق بالأسباب التي تؤدي إلى الفقر، كما صحبها تداخل معقد بين العوامل المرتبطة بالفقر، تلك العوامل التي تؤثر وتتأثر ببعضها، فلم يعد من الممكن اليوم النظر إلى الفقر على أنه مشكلة شخصية أو فردية، ناتجة عن العجز التام أو الجزئي عن كسب العيش لإعاقة أو شيخوخة أو ترمل، بل أصبح من الضروري النظر أيضًا للفقر على أنه مشكلة أسرية، تربوية، اجتماعية، حيث نجد أن بعض الفئات الاجتماعية غير قادرة، أو غير راغبة، وإن كانت قادرة، على بذل الجهود لإعداد أبنائها لحياة العمل الجاد، مما ينتهي بهؤلاء الأبناء إلى حالات من ضعف الدافع لبذل الجهد للتحصيل والاستفادة من الفرص المتاحة لإعالة الذات. وهذه من إفرازات ما سمي بزمن الطفرة التي مرت بها بعض المناطق، ومنها منطقة الخليج العربية.

وأزعم أننا مررنا بهذه الحالة في تلك المدة (المرحلة) التي اصطلحنا على تسميتها في مجتمعنا بزمن الطفرة، كان ضحيتها بعض من الجيل الشاب اليوم، الذي ظهر عليه عزوف عن العمل، بسبب وهم العيش في مستوىً معيشي قد لا تحقق فرص العمل المتاحة كل مقوماته، حتى أضحى العمل لدى طائفة من الناس مهدرًا نهبًا للغير ممن لا يتوافر لديهم، بالضرورة، التأهيل المبدئي، بل اكتسبوه عن طريق التجربة والخطأ، حتى أضحت بعض المجتمعات، لاسيما المجتمع الخليجي، مركزَ تدريب للغير مفتوحًا. مع أن العمل، بالمفهوم الإسلامي له، ضرورة، وليس بحال ترفًا.

والحقيقة أن الأمر لا يقف عند حد ما يتمٍ من تعداد العوامل المؤثرة وتعقدها وتشابكها في البُنى الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية، إذ إن الأهم من ذلك هو أن التفاعل بين تلك العوامل، بل في الحقيقة "تلك الفئات من

العوامل" المذكورة لابد أن ينتهي بنا إلى نتيجة لابد من التسليم بها، وهي حتمية النظر إلى الفقر بصفته ظاهرةً عالميةً معقدة، متعددة الأوجه، متعددة الأسباب. وهذه النتيجة تتناقض مع أساليب محاولة علاج مشكلة الفقر التي يقترحها بعض المتعاطفين مع المشكلة، والمبنية على مجرد آراء انطباعية وخبرات شخصية محدودة، لا تتسم بالشمولية في النظرة والتحليل والعلاج، تلك النظرة التي عادة ما تقترح أساليب سريعة جزئية مفتتة، تلتفت إلى الأعراض والمظاهر أكثر مما تلتفت إلى الأسباب التي تكمن وراءها، أو إلى تحليل العوامل المؤدية إلى ظهور تلك الأعراض أصلاً. وربما أسهمت هذه النظرة في ترسيخ المشكلة، أكثر من إسهامها في التغلب عليها والحد منها، أو التخفيف منها، وليس بالضرورة القضاء عليها، خلافًا لمن يتوقع ذلك؛ إذ إن مشكلة الفقر مشكلة لازمة، يتعامل معها من خلال "تحجيمها" ووضعها في موضعها "الطبيعي". وموضعها الطبيعي يحتم استمرارها.

ومن هنا يتبين لنا أنه لمعالجة الفقر بطريقة فعالة ليس هناك مفر من اتباع الأسلوب العلمي الصحيح في دراسة المشكلات وتحليلها، وفي وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط التنفيذية الكفيلة بمواجهتها، حتى لو تطلب ذلك بذل الجهود المضنية، وحتى لو استغرق ذلك مزيداً من الوقت الثمين مع التروي والتريث غير المخل، والابتعاد عن الاستعجال في الوصول إلى النتائج، لأن الثمن الذي تدفعه الدول من جراء ارتجال البرامج والمشروعات التي تنقصها الفاعلية، وتتسم بالاستعجال، يكون أكثر من تكلفة تصميم البرامج والمشروعات القائمة على أساس علمي مبني على فهم صحيح للظاهرة المراد القيام بمعالجتها.

وفي ضوء ما تقدم فإن هذه الورقة تركز أساسًا على توضيح الخطوات العلمية والعملية الفنية المناسب اتباعها، والتي ينبغي أن تسير فيها جهود معالجة الفقر، وفقًا للأصول المرعية في مجال التخطيط الاجتماعي، لمواجهة المشكلات الاجتماعية، والتي تتمثل فيما يأتي:

١- تحديد المشكلة، وذلك من خلال تعريف الفقر، وتحديد مفهومه من المنطلق الشرعي الذي لم يغفل التعريف والمفهوم، وكذلك طرق قياسه، وتحديد حجم المشكلة في مجتمعنا السعودي، وتوزيعها جغرافيًا على مختلف مناطق المملكة الإدارية، والفئات الاجتماعية.

٢- تحليل أسباب الفقر، وتحديد العوامل المرتبطة بمختلف جوانب تلك المشكلة، بما في ذلك توفير البيانات والإحصاءات حول الفقر، ومع توافر جزء كبير منها، إلا أنها تحتاج إلى أن تركز في جهة بعينها، مثل مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط.

٣- وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط التنفيذية، وتصميم البرامج اللازمة لمعالجة الفقر في ضوء التحليل السابق للأسباب.

٤- وضع أنظمة المتابعة والتقويم، الكفيلة بتقدير درجة فاعلية تلك السياسات والبرامج والخطط التنفيذية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وينصب الاهتمام في هذه الورقة على بيان متطلبات القيام بكل مرحلة أو عملية من العمليات السابقة، مع الإشارة العامة إلى البدائل المطروحة في التعامل مع كل منها، دون أي محاولة لاستقصاء التفصيلات أو التوصل إلى النتائج المتوقعة، فذلك يخرج عن أهداف الورقة، التي تتوقف عند حد الإشارة إلى الطريق وبيان المعالم لمن شاء أن يسهم بجهوده في معالجة هذه القضية الكبرى.

ثانيًا: تعريف الفقر وقياسه:

ولكي نبين ما نعنيه هنا فإننا نقدم فقط عينة من المداخل التي يمكن الاختيار من بينها، والتي يمكن قياس الفقر على أساسها في هذه المرحلة.

فإذا بدأنا باستعراض التعريف التقليدي الذي قدمه البنك الدولي في عام ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، فإننا نجد أنه قد تم تعريف الفقر ببساطة على أنه: "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستويات المعيشة، على أساس أن هذا المستوى يمكن قياسه بناءً على الآتي:

أ- الحاجات الاستهلاكية الأساسية.

ب- أو مستوى الدخل اللازم لإشباع تلك الحاجات.

وفي ضوء ذلك فإن الفقر لا يخرج عن كونه "عجز الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية عن التحكم في موارد تكفي لإشباع حاجاتهم الأساسية".

وهناك من يعرف الفقر بأنه: "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعدُّ من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوىً لائق في الحياة".

ومن هنا فإن تحديد خط الفقر على أساس مستوى الاستهلاك يعدُّ من المقاييس التي تركز على النواحي المادية، وهذا النوع من المقاييس التي تقيس الفقر على أساس عدم القدرة على تحقيق المستويات المناسبة من الاستهلاك لإشباع الحاجات الفزيولوجية غالباً ما يسمى بقياس الفقر المطلق، الموجه، أساساً وبشكل مباشر، لقياس ما إذا كان الناس يجدون ما يسدون به رمقهم، أو أنهم يعانون من الجوع والمرض وسوء التغذية.

وبالرغم من أن هذا النوع من تعريفات الفقر قد تعرض لكثير من النقد، إلا أنه لازال يعدُّ حجر الزاوية في كثير من التعريفات الأخرى، التي أضافت إليه أو عدلته، لكي يأخذ في الاعتبار أبعادًا أخرى لها أهميتها الكبيرة في فهم الفقر بصفته مشكلة اجتماعية، فلقد تساءل كثير من نقاد هذا النوع من التعريفات، مثلاً، عن ماهية ما سُمي بالحاجات "الأساسية"، وعمن له الحق في تحديد تلك الحاجات، كما تساءل كثير عما يمكن عده مستويات "مقبولة" للمعيشة، وعمن له الحق في عد تلك المستويات مقبولة ، وعليه فقد عدوا هذا النوع من التعريفات مما يتضمن نوعاً من المصادرة على المطلوب، بمعنى أنه يحيلنا إلى أبعاد أخرى تحتاج هي الأخرى إلى مزيد تعريف وتحديد.

فإذا انتقلنا إلى نوع آخر من التعريفات فإننا نجد أن بعضها يؤكد على فكرة نسبية الفقر، التي تؤكد على أن الفقر المطلق ليس كافيًا وحده لتعريف الفقر، فالناس قد يتحملون كثيرًا من شظف العيش إذا كانوا يشتركون في المعاناة جميعهم، ولكن إحساسهم بالحرمان يزيد زيادة كبيرة إذا قارنوا أنفسهم بغيرهم من مواطنيهم ممن يعيشون في مستويات أفضل كثيراً منهم، فإذا كان الفقر المطلق يعني حرمان الناس من إشباع حاجاتهم الأساسية بطريقة تهدد بقاءهم ووجودهم فإن الفقر النسبي يشير إلى الشعور بالحرمان "بالمقارنة" بما يرون أن فئات اجتماعية أخرى في المجتمع تحظى به دونهم، أو "بالمقارنة" بما كانوا يحظون به هم أنفسهم في الماضي.

ومن الواضح أن هذا النوع من التعريفات يتضمن أبعادًا ذاتية، كما يتضمن أيضًا أبعادًا موضوعية تتصل بمفهوم توزيع الدخل في المجتمع.

ومن جهة ثالثة فإن هناك من يرون ضرورة تضمين مفهوم الفقر فكرة الاستبعاد أو الإقصاء أو العزل الاجتماعي، حيث تقام العقبات أمام مشاركة فئات بعينها في بعض المجتمعات في الحصول على الفرص الاقتصادية التي تمكنهم من إشباع حاجاتهم كغيرهم من الفئات الأخرى، مما ينتهي بتلك الفئات المهمَّشة للوقوع في براثن الحاجة والعوز بشكل منتظم ومستمر. ويتحقق هذا في المجتمعات التي تؤمن بالطبقية والعرقية، وتطبق العنصرية، بأي شكل من أشكال التطبيق، بين أفراد المجتمع الواحد، وتطبق، كذلك، أسلوب السخرة في العمل. وتسعى إلى عزل المواطنين من جنس آخر كالهنود الحمر (أهل البلاد الأصليين) والسود (الأمريكيين الأفارقة) والملونين (اللاتينيين) في الولايات المتحدة الأمريكية عن المواطنين الذين يزعمون أنهم هم المواطنون حقًا، وذلك في مختلف مناحي الحياة، حتى في العبادة والتعليم والترفيه والسكن، ومدى تقديم الخدمات الاجتماعية.

على أن هذا الأسلوب في التفرقة العنصرية قد بدأ يتضاءل شيئًا فشيئًا.

تلك فقط هي بعض الأبعاد التي تثيرها محاولات التحديد الدقيق لمشكلة الفقر، والتي يتعين على المهتمين بالقضية دراستها دراسة تفصيلية، ثم اتخاذ القرار الملائم حول التعريف الذي يتم اختياره لتوجيه المراحل التالية للعمل.

وبطبيعة الحال فإن التعريف المختار سيكون هو الأساس للطريقة التي ستتّبع لقياس الفقر، تمهيدًا للتعرف على توزيع الفقر على المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية المختلفة. ومن هذا المنطلق الذي تعددت فيه مفهومات الفقر، نحتاج في معالجته في بيئة بعينها إلى أن نضع تعريفًا إجرائيًا للفقر في تلك البيئة المراد معالجته فيها. وفي حالنا نحن في هذه البلاد، لن يخرج التعريف الإجرائي للفقر عن مفهومه في الإسلام، الذي يؤدي إلى تنظيم معالجته من خلال وسائل المعالجة الشرعية، المعتبر بها الواقع والزمان، آخذين في الاعتبار أن "الفقر من الظواهر الاجتماعية المعقدة، التي تتسبب بعدد من العوامل، وتتفاعل معها. وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع، ولا تقتصر على جزء جغرافي منه، فهي في الحضر كما هي في الريف، وتوجد بين الأصحاء والمعاقين جسديًا، كما توجد بين الذين يعانون عاهات أو نقصًا في القدرات".

ونقدم فيما يأتي عينة من الطرق المستخدمة في قياس الفقر، دون تفصيل، لمجرد بيان العلاقة بين قضايا التعريف وقضايا القياس:

١- المقاييس الكمية النقدية الموضوعية:

يقوم هذا النوع من المقاييس على أساس مؤشرات الاستهلاك أو الدخل، ويتفق معظم الخبراء على أنه في حال توافر بيانات مفصلة عن الاستهلاك مبنية على نتائج المسوح المستخلصة من الدراسات على مستوى الأسرة فإنَّ مثل تلك البيانات المفصلة عن الاستهلاك تكون أفضل في قياس الفقر من البيانات التي تقيس الدخل على تفصيل في الأمر. وبصفة عامة فإن المقاييس الكمية النقدية تتطلب تحديد خط للفقر يفصل بين الفقراء وغير الفقراء، يقوم على تحديد عتبة للإنفاق الذي نتصور أنه ضروري للحصول على ما يعدُّ حدًا أدنى مقبولاً اجتماعيًا من الطعام والضرورات الحياتية الأساسية، أي مستوىً محدد للمعيشة. ومن الضروريات الحياتية الأساسية توافر الحد الأدنى من الرعاية الصحية، من حيث وجود آليات للتطعيم ضد الأوبئة، وتحقيق المناعة ضد العدوى، وحسن الغذاء، بحيث يتحقق شعار "الصحة للجميع".

٢- المقاييس غير النقدية:

وجه نقد متعدد الأبعاد للمقاييس النقدية، لاعتمادها على ما يقرره الناس، وما يقدمونه من معلومات حول طرق إنفاقهم، نظرًا لترددهم في الإفصاح عن التفصيلات الدقيقة المتصلة بدخولهم، ومن هنا فقد صار الاتجاه نحو بدائل للقياس غير النقدي، على أساس أن الفقر لا يرتبط فقط بعدم كفاية الاستهلاك أو الدخل، وإنما يرتبط أيضًا بجوانب أخرى تتصل بالصحة والتغذية والتعليم والعلاقات الاجتماعية وعدم الشعور بالأمان على الغد من منطلقات مادية بحتة، لا تعطي اعتبارًا للتوكل على الله تعالى في الرزق، ومن هنا فقد اهتم كثير من الخبراء ببلورة ما أصبح يعرف بمقاييس الإمكانات أو القدرات البشرية، التي تنصب غالبًا على تقدير الحالة الصحية والحالة التعليمية، باعتبار مالها من مردود كبير على قدرة الناس على المشاركة الفعالة في الحياة المنتجة في المجتمع، حيث يتم دراسة حالة الصحة والتغذية لأفراد الأسرة.

ثالثًا: تحليل أسباب الفقر:

إن كافة الجهود التي تبذل لتحديد المشكلة والتي تتضمن تعريف الفقر، واختيار الطرق المناسبة لقياسه، بل وتلك المتصلة بالتعرف على توزيع الفقر على المناطق المختلفة والفئات الاجتماعية المختلفة (خريطة الفقر) لا تمثل إلا نقطة البداية لجهود منظمة وجادة، تقوم على أساليب التحليل العلمي الدقيق لتحديد "أسباب" المشكلة، وتحديد العوامل المرتبطة بها، قبل الانتهاء إلى اقتراح البرامج والمشروعات التي نظن أنها يمكن أن تسهم في معالجة الفقر، ذلك أن اقتراح العلاج دون تشخيص دقيق لا يجدي نفعًا، لاسيما عند التعامل مع مثل هذه المشكلات الاجتماعية شديدة التعقيد. صحيح أن أي جهد يبذل في اتجاه العلاج قد تكون له بعض الفوائد، ولكنها في الغالب فوائد آنية عاجلة، والخطورة في هذا الجهد المفتقر إلى التشخيص الدقيق لا يكون موجهًا نحو أكثر المسببات خطورة، كما أنه لا ينفي إمكانية وجود فرص أخرى لتوجيه سبل العلاج، بما فيها الإنفاق، في اتجاهات أخرى قد تعطي نتائج مضاعفة، وأخيرًا فإن الجهود الجزئية المفتتة التي لا تنطلق من إستراتيجية واضحة، مشتملة على سياسة عامة متكاملة، وخطة تنفيذية قابلة للتطبيق على الواقع بظروفه، لا يمكن أن تؤدي إلى مواجهة فاعلة للمشكلة، في الوقت الذي تعطي فيه انطباعًا غير صحيح لمتخذي القرارات بأن شيئًا ما ذا قيمة قد تم إنجازه، ويترك الناس فيه للمعاناة دون الشعور بهذه المعاناة، مع أن الخبراء والمسؤولين يبدون راضين عن صنيعهم هذا.

ولقد عبر دنكان وبولارد عن هذا الموقف تعبيرًا بليغًا، إذ رفعا شعار "تحليل أسباب الفقر قبل تصميم إستراتيجيات معالجته"، حيث ذكرا أن كثيرًا من الحكومات قد أبدت اهتمامًا كبيرًا والتزامًا بأنشطة معالجة الفقر، فقامت بنشر الكتيبات والنشرات، وأعلنت الإستراتيجيات والمؤشرات التي يفترض أنها تساعد في التخفيف من حدة الفقر، ولكننا إذا نظرنا إلى تلك الجهود فإننا نجد أنها "تركز أساسًا على وصف أحوال الفقراء في المجتمع، وصفًا يتضمن تقديرات لأعداد الفقراء، وتوزيعهم على المناطق المختلفة، وتوزيعاتهم بحسب العمل والنوع والعمر والحالة الصحية وإمكان المشاركة الميسورة في الاستفادة من الأسواق والخدمات العامة ... ولكنها لم تعط إلا اهتمامًا أقل بكثير للتوصل إلى فهم واضح للأسباب التي أدت بهم للوصول إلى تلك الحال..."، وهكذا فإننا نرى أنه لا يمكن تناسي المراحل، من

تحديد المشكلة مثلاً إلى وضع الإستراتيجيات وتصميم البرامج، عندما نتحدث عن مشكلات بالغة التعقيد كتلك التي بين أيدينا الآن.

فإذا انتقلنا إلى مرحلة البحث عن الأسباب، أو ما يشار إليه أحياناً بتحليل الفقر، فإننا نجد أن فهم أسباب الفقر عملية ترتكز في جوهرها، كما هي عليه الحال في كل البحوث العلمية، على "المقارنات" و"البحث عن الارتباطات"، وفيما يلي نقدم مجرد إشارات تعريفية لتوضيح المقصود هنا:

١- مقارنة خصائص الجماعات المختلفة: وتتضمن:

أ- مقارنة خصائص الفقراء بغير الفقراء.

ب- مقارنة خصائص الفئات المختلفة من الفقراء أنفسهم.

ج- مقارنة خصائص الفئة نفسها من الفقراء في المدد (الفترات) الزمنية المختلفة.

وتكشف هذه المقارنات بصورة مبدئية عن الفروق الجوهرية بين الفئات المذكورة، بما يمهد الطريق لفهم أفضل للظروف المؤدية للفقر، أو المترتبة على الفقر.

٢- تحليل العوامل المرتبطة بالفقر، وهنا يمكن استخدام معامل الانحدار الجزئي، أو المتعدد، للوصول إلى حجم التباين الذي يمكن للعوامل المرتبطة بالفقر أن تفسره مما نقترب معه خطوة أخرى نحو الوصول إلى الأسباب.

وبطبيعة الحال فإن تحليل أسباب الفقر على هذا النحو يتطلب إجراء مسوح دورية على مستوى الأسر، لتيسير المقارنة بين الفئات التي تشملها الدراسة في المسح نفسه من جهة، ولتيسير المقارنة بين أحوال الفئات نفسها في المدد الزمنية المختلفة من جهة أخرى، وتمارس مسوح ميزانية الأسرة دورًا مهمًا في هذا السبيل.

وإذا كان هذا النوع من المسوح الكمية النقدية يبدو قاصراً فإنه يتم استكماله بمسوح صحة الأمومة والطفولة ومسوح القوى العاملة، كما قد يتم دمج هذه الجوانب جميعاً فيما يسميه البنك الدولي "بمسوح قياس مستوى المعيشة".

ومن جهة ثانية فإن مثل هذه الأنواع من البيانات يمكن إثراؤها باستخدام البحوث الكيفية التي تزيد من قدرتنا على فهم أسباب الفقر من خلال منهج دراسة الحالة والبحوث الحقلية (الميدانية) والجماعات البؤرية.

ومع كل هذه الاعتبارات لا ينبغي إغفال العامل الاقتصادي في البحث عن أسباب الفقر، فقد "ارتبط الفقر في المنطقة العربية برباط وثيق مع ضعف الأداء الاقتصادي، وهي سوأة تعكس فشل كل من السوق والدولة. فالنمو الاقتصادي ليس شرطًا كافيًا للتخفيف من الفقر، ولكنه لا بد من اقتصاد موسع (يخلق فرص عمل جديدة كافية، ويرتب أجورًا أعلى من حد الفقر) لنجاح أية عملية تنموية تقلل من الفقر". كما يذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعاً: تصميم الإستراتيجيات والسياسات والبرامج:

إن من الطبيعي في هذه المرحلة أن ننطلق من فهم الأسباب المحددة للوقوع في دائرة الفقر، أو الاستمرار في داخل أسوار تلك الدائرة، لكي نقوم بوضع إستراتيجية وطنية لمعالجة الفقر، تتضمن الأهداف المحددة المطلوب تحقيقها، كما تتضمن البرامج التنفيذية التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف، مع تحديد الجهات والهيئات التي تتولى تنفيذ تلك البرامج، وتحديد مصادر التمويل اللازم لإنجاز أنشطتها وتنفيذها، ولقد أثبتت خبرات الدول المختلفة خلال ربع القرن الماضي أن إستراتيجيات معالجة الفقر وسياساتها وبرامجها لا يمكن أن تنفصل عن سياسات التنمية وخططها، يقول جرينسبان: إنه "مع مطلع الألفية الجديدة فإن كل المشاركين الأساسيين في عملية التنمية قد انتهوا إلى الحقيقة التالية: "أن جهود معالجة الفقر ينبغي أن تكون هي محور الجهود التنموية"، كما أضاف: "أنه قد أصبح هناك إدراك واضح بأن النجاح في مواجهة هذا التحدي، وهو أن تكون مكافحة الفقر محور الجهود التنموية، يتطلب تعبئة كل الأجهزة والمؤسسات الوطنية خلف أهداف متفق عليها لسياسة محددة، يتم تضمينها في إستراتيجية وطنية لمعالجة الفقر".

ومن هنا فقد بدأ كثير من المعنيين يرفعون شعار "التنمية الموالية للفقراء"، وكذلك من جهة أخرى "مواجهة الفقر بطرق موالية للتنمية".

ومع ذلك فإن الاختيار بين السياسات والبرامج، من حيث فاعليتُها المتوقعة ليس أمرًا محسومًا بطريقة آلية، وإنما هو أمر ينبغي حسمه من قبل الخبراء ومتخذي القرار على أسس واعية ومقصودة في ضوء الخبرات السابقة، فالبعض يرى أن مواجهة الفقر على الحقيقة تتطلب البدء من الأسباب الحقيقية التي تتضمن العوامل البنائية المؤسسية التي تحول دون تقدم الناس نحو استخدام فرص المجتمع للارتقاء بأنفسهم، وبهذا يتم التمهيد فيما يرون لفتح الطريق أمام الجهود

والبرامج المباشرة الموجهة نحو تخفيف الفقر، ويمثل هذا الاتجاه دنكان وبولارد اللذان وضعا ما أسمياه "الإطار التصوري لتصميم إستراتيجيات معالجة الفقر على المستوى الوطني" واللذان يقرران أن "الهدف الأساس لهذه الإستراتيجية هو تخفيض الفقر، وذلك من خلال تحديد مناطق النظام الاجتماعي التي تقع على طريق تخفيض الفقر، وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الناس بفاعلية في جهود التنمية، والافتراض الذي تقوم عليه الإستراتيجية هو مواجهة العقبات من أسفل إلى أعلى.

إلا أن هناك على الجانب الآخر أيضًا من يرى أن البدء من أسفل إلى أعلى يتطلب بذل جهود جبارة من جانب المجتمع كله، لإحداث التعديلات البنائية والهيكلية، التي قد تتطلب بدورها إحداث تغييرات في المفهومات والاتجاهات لدى فئات اجتماعية عريضة، مما يتطلب توافر إرادة سياسية كافية لجمع المصالح المتعارضة الفقر والتوفيق بينها، وهذا يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب جهوداً غير عادية، قبل أن نصل إلى النجاح في التخفيف من بصورة مناسبة. وعندما توافرت الإرادة السياسية في بعض الدول النامية (المتعولمة) أمكن التخفيف من الفقر بمعدل مئتي مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة، منذ انطلاقة الموجة الثالثة للعولمة سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م. إلا أنه من المتصور، أيضاً، أن نقترح إستراتيجية تسير في الاتجاهين بشكل متواز، بمعنى أن يتم اختيار مجموعة من الأهداف التي تتصل مباشرة بتخفيف الفقر بشكل آني ومباشر، وتصميم البرامج الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، في الوقت نفسه الذي لا يتم فيه التخلي عن الأهداف الأشمل للإستراتيجية بعيدة المدى التي تعمل لدعم الإصلاح البنائي والمؤسسي من أسفل إلى أعلى، إلا أن مثل هذه التوصية إنما هي مما يسهل قوله، ولكنها تتطلب بذل مجهودات غير عادية لتنفيذها، إذ إن المنطق هنا إنما يقوم على حسن الاختيار للأهداف ذات الأولوية الفائقة في كل من الاتجاهين: الأهداف المباشرة والأهداف الجذرية، وهذا بطبيعة الحال ليس من الأمور الهينة اليسيرة. ولعل هذا التوجه هو ما ينطلق منه "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المنبثق عن قمة البيئة والتنمية (قمة الأرض ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) في ريو دي جانيرو وبوجه خاص ما جاء في الفصل الثالث من الباب الأول المعنون "مكافحة الفقر". وفي هذا يؤكد جورج قُرم أن هناك مؤلفات هائلة "تنشرها الهيئات الدولية عن ضرورة التنمية البشرية، واستئصال أسباب الفقر وتقنياته، وإرساء دعائم التنمية المستديمة والحاكمية والشفافية في إدارة الشؤون العامة وحماية البيئة: ملايين من الصفحات المطبوعة على مر

السنوات من منشورات وتقارير متخصصة وكتب ومحاضر وجلسات وندوات دولية، تُصدرها الهيئات المختصة في الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية، وأحيانًا الجمعية العامة نفسها. تريد هذه المؤلفات الرتيبة التي تكرر نفسها باستمرار أن تحملنا على الاعتقاد أن العالم يعيش في ظل نظام نموذجي، حيث الأخلاق والقيم ومحاربة الفقر هي الشغل الشاغل للنظام الدولي الذي يديره الغرب. لكن المشكلة متجسدة في الواقع اليومي الذي لا يتأثر بهذا الخطاب، وهو الواقع الإمبريالي الذي تريد الولايات المتحدة فرضه على العالم. لا يؤثر هذا الخطاب ميدانيًا، ولا يغيّر شيئًا في البنى القائمة وموازين القوى المسؤولة عن انتشار الفقر وزيادة تدمير البيئة والنفوذ المتعاظم للمافيات ولكل أشكال الفساد".

ولعل من المناسب عند هذه النقطة أن نسترعي الانتباه إلى أن الهيئات الدولية والدول المانحة للمساعدات يغلب أن تتبنى إستراتيجيات جاهزة الإعداد، تعكس توجهات الخبراء وخبرات الدول الأخرى. ولعلنا نتذكر ما أكدت عليه هذه الورقة آنفًا من أن سياسات معالجة الفقر وبرامجه ينبغي أن تنطلق، أولاً وقبل كل شيء، من التحليل الواقعي المنظم لأسباب الفقر، ومن هنا فإنه من الضروري النظر للإستراتيجيات الدولية الجاهزة على أنها تمثل اقتراحات استرشادية، تضيف إلى قائمة الخيارات المتاحة التي يمكن الاستئناس بها، والاختيار من بينها فقط، في إطار التصور المنطلق من الدراسة الوطنية لأسباب الفقر، وما يمليه ذلك من توجهات للسياسات، وأحد الأمثلة على ذلك "مبادرة ٢٠/٢٠"، التي اتفقت فيها الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية في القمة الدولية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن بالدانمرك عام ١٤١٥هـ/١٩٩٥م على أن تخصص "الدول النامية" ٢٠% من ميزانياتها "للخدمات الاجتماعية الأساسية"، كما تخصص "الدول المتقدمة" ٢٠% من المساعدات التي تقدمها للدول النامية للقطاع الاجتماعي نفسه. لاسيما أن اكثر من نصف سكان العالم الثالث، أو العالم النامي، يعيشون حالة من الفقر المدقع، (يزيد الرقم عن مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة، معظمهم من النساء والأطفال)، ولا يمثل إنتاجهم سوى ١٦% من مجموع إنتاج الدول النامية. ويمثلون ١/٦ من سكان البسيطة من بني آدم فقط، البالغ عددهم ستة مليارات (٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة، وتستحوذ ١٥ دولة على ٦٥% من الدخل العالمي، كما تستحوذ هذه الدول على ٨٤,٢% من التجارة

الدولية، ولذلك ركز إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠١م على ما وصفه بظروف الفقر المدقع المهينة وغير الإنسانية.

وتقرر هارينجتون وزملاؤها "أن مبادرة ٢٠/٢٠ تقوم على أساس الاقتناع بأن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية هو أكثر الطرق فاعلية لمعالجة الفقر... بمعنى أن الهدف الحقيقي لهذا هو تخفيض الفقر من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان كافةً".

ولعل من الضروري أن نلاحظ أن تعريف الخدمات الاجتماعية الأساسية هنا يتضمن التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، ومياه الشرب والصحة العامة، وبرامج التغذية، وخدمات تنظيم الأسرة، وبعض هذه الخدمات (كتنظيم الأسرة مثلاً).

وفي كل الأحوال فإن المحاور التي أكدت عليها الهيئات الدولية، والتي أشرنا إليها من قبل، والمتمثلة في "التنمية الموالية للفقراء" وتلك المتمثلة في "الخدمات الاجتماعية الأساسية" ينبغي ألا تصرفنا عن إعطاء الاهتمام الكافي "لشبكة الأمان الاجتماعي" التي تتصل بما يأتي:

١- دعم منظومة التأمينات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والمساعدات العامة، وبرامج رعاية الأسرة والطفولة، ورعاية المعوقين وغيرهم من الفئات الخاصة من غير القادرين على العمل، التي تحول ظروفهم دون الحصول على دخل كافٍ وخدمات كافية تناسب أوضاعهم.

٢- دعم منظومة البرامج الموجهة نحو التخفيف من الظروف الانتقالية التي تواجه الاقتصاديات المتغيرة، ومن أمثلة تلك البرامج الصناديق الاجتماعية للتنمية، مثل الصندوق الخيري لمعالجة الفقر، وبرامج التدريب المهني والتدريب التحويلي الموائم لسوق العمل، وبرامج الأسرة المنتجة، التي تهدف في مجملها إلى التخفيف من مشكلات البطالة والعوز في تلك المراحل الانتقالية، على اعتبار أن البطالة إفراز من إفرازات الفقر. وتُعدُّ البطالة أحد مواطن الفقر التي يمكن أن تحصر في المواطن الآتية:

١- النساء بوجه عام، والمرأة العاملة بوجه خاص، حتى ليرمز على الفقر بصورة امرأة، كما يتحدثون عن "ظاهرة تأنيث الفقر".

٢- الأطفال وصغار السن،

٣- كبار السن،

٤- المعوقون،

٥- العاطلون عن العمل، والعمال غير الماهرين،

٦- العمال المهاجرون.

خامساً: متابعة السياسات والبرامج وتقويمها:

مهما كانت الجهود التي بذلت في المراحل السابقة والتي انتهت، تحت أفضل الظروف، باختيار السياسات والبرامج الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، والمبنية على الدراسات المتعمقة لأسباب الفقر، فإن جهود معالجة الفقر لا يمكن أن تقف عند هذا الحد، بل إن الدورة الصحية لمعالجة الفقر لا تكتمل إلا بوضع خطط للمتابعة والتقويم وتنفيذها، تكون جزءًا لا يتجزأ من تصميم تلك الإستراتيجيات والسياسات والبرامج ذاتها، وإلا بقيت الإستراتيجية تنظيرًا، لا ينتهي بفوائد عملية، وإن انتهى بفوائد علمية.

والجهود الموجهة للمتابعة تهدف أساسًا إلى التأكد من أن تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات والبرامج يتم وفقاً للأهداف المرجوة وتبعًا للإجراءات المتفق عليها، وذلك من خلال جمع البيانات بصورة دورية ومستمرة حول مدخلات البرامج والأنشطة التي تتم في إطارها، بما يقدم صورة واضحة أمام متخذي القرار للتعرف في وقت مبكر على أي ابتعاد للتنفيذ عما هو مخطط له، ومن ثم إجراء التعديلات التي تضمن استمرار الجهود في الاتجاهات المرجوة، بدلاً من انتظار نتائج التقويم، التي يغلب أن تتطلب مزيداً من الوقت حتى ظهور الآثار، مما يعني في تلك الحالة إهدار الجهد والوقت والأموال العامة دون طائل.

أما تقويم السياسات والبرامج والمشروعات الموجهة لمعالجة الفقر فإنها لا تكاد تحتاج دليلاً على أهميتها، فالتقويم يهدف أساسًا إلى التأكد مما إذا كانت البرامج والمشروعات قد حققت الأهداف المرجوة منها من عدمه، وهو ما يعرف بفاعلية المشروعات، فإذا كانت المشروعات قد حققت أهدافها بفاعلية، وإذا كانت المشروعات مصممة في جملتها

ضمن إستراتيجية لمواجهة الفقر، تتكامل فيها الأهداف ضمن منظومة متكاملة تقوم على إطار نظري واضح، فإن هذا يعني نجاح السياسات والبرامج في معالجة الفقر.

أما إذا كان تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التي تتم في إطارها غير فعالة أو ناقصة الفاعلية في تحقيق الأهداف، فإن هذا يعطي المبررات التي يمكن أن يطالب في ضوئها متخذ القرارات والخبراء بإحداث التعديلات الملائمة في تلك البرامج والمشروعات، كما أن هذا أيضًا قد يضع علامات استفهام حول صلاحية الإستراتيجيات التي تعدُّ هذه البرامج والمشروعات مكونات لها، مما يعني ضرورة إعادة النظر في السياسات ذاتها.

وبطبيعة الحال فإن نظام المتابعة والتقويم يتطلب تحديد الأهداف الوسيطة والنهائية لبرامج مكافحة الفقر، وتحديد المؤشرات الوسيطة والنهائية لتحقيق تلك الأهداف للجوانب المختلفة التي تغطيها تلك البرامج، وتحديد المدى المستهدف من تلك المؤشرات في المدد (الفترات) الزمنية المحددة، وتحديد أنواع البيانات التي يتطلب الأمر جمعها، وتوقيت جمع البيانات، مع تحديد الجهات والهيئات التي تقوم على جمع تلك البيانات، واختيار التصميمات المنهجية الملائمة لتقويم فاعلية البرامج، واختيار أساليب جمع البيانات المناسبة، الكمية منها والكيفية، وكذلك تحديثها دوريًا.

ولما كان المقام لا يتسع للحديث بأي قدر من التفصيل حول كل من المتطلبات السابقة، فإننا نكتفي بهذا العرض العام، ونحيل المستمع والقارئ إلى المصادر العديدة في الموضوع.

سادساً: كلمة حول نظرة الإسلام لمعالجة الفقر:

لقد أوضحنا في مقدمة هذه الورقة أن اهتمامنا منصب على النواحي المنهجية والفنية لمعالجة الفقر، ومن هنا فإننا لم نتعرض للجوانب المتصلة "بمحتوى" القضية أو المتصلة بالأطر "الثقافية" والقيمية التي يتم في إطارها التفاعل بين العوامل المرتبطة سببيًا بقضية الفقر، غير أنه من الضروري أن نقول هنا إنه لا يمكن، من الناحية العلمية، التعامل مع أي قضية جوهرية تمس حياة المجتمع المسلم بصورة تتجاهل هذا الإطار "الثقافي أو القيمي" الذي يتم التعامل فيه مع مثل هذه القضايا الجوهرية، ففي المجتمع المسلم يستحيل الفصل بين ما هو رباني وما هو إنساني، بمعنى أنه يستحيل فصل ما هو دنيوي بشري عما هو أخروي ديني، على طريقة المجتمعات التي تدين بالعلمانية، ولو ظاهريًا. فالإسلام ليس مجرد

اعتقاد شخصي يدور فقط حول علاقة الفرد بربه. وإنما هو يشتمل على "منهج اجتماعي"، إذا صح التعبير، يحسم المحددات العامة للعلاقات الاجتماعية، في حدود الدرجة التي يتبنى بها المجتمع هذا الدين بصفته معتقدًا وموجهًا للحياة الاجتماعية، ومن هنا فقد كان من الضروري أن نجتزئ بكلمة وجيزة حول تلك القضية.

ومع التعرض لأسباب الفقر من منطلق مادي، ينظر علماء الأمة الشرعيون والاجتماعيون والاقتصاديون إلى عدم إغفال أسباب جوهرية تؤدي إلى الفقر، سواء على المستوى الفردي، أم على مستوى المجتمع المتمثل في الدولة أو التجمع السكاني الأوسع الذي تجمعه ثقافة واحدة، أو لنقل تجمعه نظرة اقتصادية موحدة.

ولقد قيل إن الفقر، من هذا المنطلق، قد يكون عقوبة، أو يكون ابتلاءً، يبتلى به الأفراد، كما تبتلى به الأمم. فيكون الفقر عقوبة للأسباب الآتية، مجتمعة أو متفرقة:

١- تعاطي الربا، بالمفهوم الشرعي للربا،

٢- الحكم بغير ما أنزل الله، على مستوى الفرد، أو الأمة،

٣- الانصراف عن عبادة الله تعالى وحده،

٤- دعوة المظلوم، لاسيما إذا كان هذا المظلوم صاحب حق لدى المعاقب بالفقر،

٥- التكالب على الدنيا، على حساب إعطاء الآخرة حقها،

٦- السؤال من غير ضرورة.

٧- الفساد الإداري والمالي، على مستوى الفرد أو الأمة، مثل الرشوة والاختلاس والسوق السوداء والسرقة.

٨- منع الزكاة، والتقصير في جبايتها.

٩- تراكم الديون على الفرد أو الأمة.

ويفهم من هذا أنه مع انتفاء هذه الأسباب يمكن أن يعدَّ الفقر ابتلاءً، وللابتلاء بالفقر علامات، منها: النقص في الحاجيات المادية والمعنوية، والفقر العام والأذى، ومنتهى الصلاح، فالصالحون مبتلون، وأشد الناس ابتلاءً الأنبياء ثم الصالحون، ولقد قيل إن الفقر ملازم للصالحين الصابرين. وأصلح الصالحين الأنبياء، والأنبياء ـ عليهم السلام ـ كانوا فقراء. فالفقر بحد ذاته ليس عيبًا، بل العيب الركون إلى الفقر على حساب السعي وراء الرزق في حدود المنهج المرسوم،

والرضى بما قسم الله تعالى لعباده، دون التمرد على سنن الله تعالى في الكون، وتقسيمه تعالى للأرزاق: (ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض، ولكن ينزِّل بقدر على من يشاء، إنه بعباده خبير بصير). هذا بخلاف بعض الثقافات التي تعُدُّ الفقر انتقامًا من الله ـ تعالى الله ـ ألحقه بالناس والبشرية لكبريائهم وتغطرسهم.

ولا يعني هذا اللجوء إلى تلمُّس الفقر، رغبة في الابتلاء، إذ إن الإسلام لا يقدس الفقر، وينكر ذلك على الطوائف التي تقدسه، يقول الشيخ يوسف القرضاوي: "ينكر الإسلام على الطائفة الأولى نظرتها إلى الفقر بصفة خاصة، وإلى الحياة الطيبة بصفة عامة، وينكر على المتصوفين قبولهم للأفكار التي وفدت على المسلمين من المانوية الفارسية، والصوفية الهندية، والرهبانية النصرانية، وما شابهها من النحل المتطرفة. وليس في مدح الفقر آية واحدة من كتاب الله، ولا حديث واحد يصح عن رسول الله . صلى الله عليه وسلم .". وإن وردت أحاديث في مدح الزهد في الدنيا، إلا أنها لا تعني مدح الفقر، فالزهد في الشيء يعني الحصول عليه وتملُّكه، ولذلك يقال إن الزاهد الحق هو من ملك الدنيا فجعله في يده، ولم يجعلها في قلبه.

وتوكيدًا على ذلك أوجد الإسلام وسائل عدة للتعامل مع الفقر من حيث المعالجة بعوامل روحانية تنعكس على السلوكيات، ولا تتنافى مع الجهود المادية التي تنحو منحى الأخذ بالأسباب مع عدم تنافيها في الوقت نفسه مع التوكُّل على الله تعالى في التعامل مع الفقر، على المستوى الفردي والجماعي.

ويتجه كثيرون، إذا ذكرت العلاقة بين الإسلام ومعالجة الفقر، إلى الركن الثالث من أركان الإسلام: وهو الزكاة، وهذا أمر طبيعي، ولكنه ليس كافيًا لإعطاء القضية حقها، ومن هنا فإننا سنحاول فيما يلي شدَّ الانتباه إلى عدد من المبادئ العامة التي نظن أنه لابد من أخذها في الحسبان عند التعامل مع قضية الإسلام ومعالجة الفقر على النحو الآتي:

(١) مبدأ الارتباط الوثيق في الإسلام بين العبودية لله والتراحم بين المسلمين، وكيف أنه في المجتمع المسلم لا ينظر الفرد إلى نفسه بوصفه يعيش في جزيرة منعزلة، يهتم بإشباع حاجاته، وربما التجاوز في ذلك، بصرف النظر عن آثار أفعاله على غيره من الناس، إلا وهو يعلم أن هذا يتنافى مع حسن العبودية لله وحسن التوكل عليه، ومن ثم حسن الرجاء فيما عنده سبحانه وتعالى. وهذا الارتباط بين العبودية ومتطلبات العبودية عند التعامل مع الآخرين، بقدر درجة وضوحه في وجدان المسلم، يكاد يحسم

مشكلات استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ومشكلات الاكتناز والاحتكار التي تسد أبواب التداول الاقتصادي المنتج في المجتمع المسلم، وبذلك يعم الخير على فئات المجتمع كافة، دون أن ينقسموا إلى من يجد ومن لا يجد. ولذلك نجد أن هذا الدين قد أكد على ضرورة توافر المتطلبات الرئيسة للحياة، التي لا يمكن التنازل عنها، وعبر عنها بالضروريات الخمس؛ حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ النسل، وحفظ المال، وحفظ العقل، ويقول الإمام الغزالي في المستصفى: "إن مقصود الشرع من الخلق خمسة؛ وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة".

(٢) وفي المجتمع المسلم تتولى عملية "التنشئة الاجتماعية" القويمة نقل القيم والاتجاهات التي تمليها العبودية الحقة لله فيما يتصل بالتراحم بين المسلمين لكي تصبح جزءًا لا يتجزأ من شخصية المسلم الفرد، ولكي تكون دافعًا "داخليًا" للتكافل بين الناس، حتى دون وجود ترتيبات بنائية أو هيكلية، وحتى دون رقابة خارجية، وفي هذا ضمان من أقوى الضمانات لشيوع التكافل بين المسلمين، بطرق لا تعرفها المجتمعات الأخرى، وتاريخ الإسلام مليء بالشواهد على ذلك.

(٣) ومع هذا تعدُّ الزكاة بالطبع ركيزة هيكلية "لإعادة توزيع الدخل"، الذي حارت المجتمعات المتقدمة صناعياً في إيجاد الوسائل المقبولة اجتماعياً لتنفيذه. والسبب الأول في ذلك أن الزكاة قبل أن تكون ضريبة مجتمعية، كما هي بعض الأساليب عند غيرنا، فإنها عبادة دينية، على اعتبار أن المال الذي بين يدي الناس إنما هو مال الله. وهي بهذا تجمع بين الفوائد الهيكلية عند أفضل صورها مع الدافع الرباني المصدر الذي تستند إليه، ومن المعلوم أنه في الأزمان التي كان تتم فيها جباية الزكاة وتوزيعها بطريقة منتظمة ومنظمة لم يكن يوجد بين الناس فقير ولا جائع ولا محروم، كما برز هذا في عهد عمر ابن عبد العزيز ـ رحمه الله تعالى ـ على سبيل المثال لا الحصر. وهذا ما تسعى الدولة إلى تطبيقه من خلال مصلحة الزكاة والدخل في مسألة جباية الزكاة، والضمان الاجتماعي في مسألة توزيعها، وكلا الاتجاهين بحاجة إلى مراجعة نظامهما وتطويرهما، دون شك.

(٤) نظرة الإسلام للعمل والاستغناء عن الناس والإنفاق من المرء على من يعول قوة دافعة تحول دون ما قد يوجد في المجتمعات التي لم تتشرب بروح الإسلام من تكفف الناس واعتماد عليهم، ويعدُّ العمل أولى وسائل معالجة الفقر أو مكافحته، ومرة أخرى فإن مراقبة الله عز وجل تكون الفيصل فيما يتعلق بسلوك الإنسان في السعي في الأرض وإعمارها في الوقت نفسه، وتوخي سبل الكسب الحلال الذي يغني صاحبه عن المسألة، مهما كان هذا النوع من الكسب الحلال، ومهما نظر الناس إليه من منطلقات اجتماعية شعبية موروثة وغير مؤصلة.

(٥) ومن جهة أخرى فإن تحريم الربا يأتي لمنع التراكم غير المشروع للثروات على حساب الفئات المنتجة في المجتمع، وما يتصل بذلك من استغلال يقع على عاتق صغار المنتجين الذين يكونون أقرب للوقوع في هاوية الربا قبل غيرهم، ومن ثم تضييعهم وإفقارهم وأمثالهم بشكل منظم. ومن المسلم به أن الربا، بالمفهوم الشرعي للربا، سبب رئيسي من أسباب تفشي مشكلة الفقر.

(٦) أما عما رتبته الشريعة من حقوق والتزامات، بين أفراد الأسرة الواحدة وبين الأقارب وذوي الأرحام بل والجيران مما يتضمن كفالتهم وإعالتهم، فيمثل شبكة للدعم والتساند بين من يجدون ومن لا يجدون. ولذلك فإن كفالة الموسرين من الأقارب للفقراء العاجزين عن العمل والكسب يعدُّ الوسيلة الثانية في معالجة الفقر أو مكافحته.

(٧) ثم تأتي الصدقات التي لا يكاد يحدها حد، سواء من حيث حجمها أو مصارفها، لتكون الجسر النهائي الذي يقوم فوقه نظام التكافل في الإسلام، بما لا يكاد يوجد معه مكان لفقير أو جائع في أي مجتمع مسلم يؤمن أهله بالله واليوم الآخر.

(٨) ثم يأتي مفهوم الوقف، وهو أدوم تلك الأساليب الشرعية وأثبتها، لاسيما إذا تحققت شروطه من حيث النظارة والاستثمار والتطوير المستمر، وحسن توزيع غلاله.

(٩) أما الدولة في المجتمع المسلم فإنها تعد نفسها مسؤولة عن ترتيب تنفيذ متطلبات الأوضاع المتقدم ذكرها، وتحقيق الضروريات الخمس للإنسان، ومسؤولة عن ضبط العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما

ينتهي إلى المسؤولية عن اتخاذ كافة الإجراءات التي تحول دون وقوع الناس في الفاقة والحاجة والعوز، وإلا أضحت محاسبة على ذلك أمام الله تعالى، وفي هذا ضمان لسد أي فجوات أو مناطق انقطاع في النسيج الاجتماعي/ الاقتصادي للمجتمع. ولذلك فإن مسألة جباية الزكاة، وتوزيعها، والعناية بالأوقاف وتنميتها، تظل مسألة سيادية، تحرص عليها الدولة المسلمة، من منطلق مسؤوليتها في تطبيق الشرع الإسلامي، كما تقوم بذلك في مسألة المحافظة على شعائر الصلاة والصيام والحج.

وإذن فإن طريق معالجة الإسلام للفقر يقوم في جوهره على تفعيل المبادئ السابق بيانها، سواء منها ما اتصل بالنواحي البنائية الهيكلية، (كالزكاة، والأوقاف، وحقوق الأقارب، ومنع الربا، ومسؤولية الدولة)، أم ما اتصل بتصحيح مسار أجهزة التوجيه المجتمعي (المتمثلة في النظام التعليمي والإعلام والدعوة إلى الله...إلخ) المسؤولة عن بناء شخصيات أفراد المجتمع المسلم وتوليفهم ليكونوا ربانيين محققين لقيم عقيدتهم وشريعتهم وتوجهاتها في حياتهم الدنيا، وليكونوا من أهل الخشية من فعل ما يغضب ربهم في الحياة الأخرى التي هي الحياة الدائمة الحقَّة، ويلاحظ هنا أن تفعيل تلك المبادئ جميعها إنما يؤكد على الجانب الوقائي الذي يركز على توفير الظروف الصالحة لنشأة الأفراد، معتمدين على أنفسهم بعد الله ومتخلقين بخلق الإسلام، بدلاً من الانتظار إلى أن يقعوا في المشكلات، ثم بذل الغالي والنفيس لمواجهتها بعد وقوعها.

والمملكة العربية السعودية تعدُّ بهذا من الدول التي تبذل الجهود الواجبة لمعالجة الفقر فيها، انطلاقًا من تلك المبادئ الإسلامية الكريمة، والتزامًا بالأصول العلمية والمنهجية لمواجهة تلك المشكلة، استشعاراً بمكانة المملكة وريادتها بين دول العالم الإسلامي من جهة، ووقاية لأبنائها من الانحراف وراء مشاعر الإحباط التي لا تحمد عقباها داخلياً من جهة أخرى، لاسيما أننا نمر بمرحلة تموج بالتغيرات، ومحاولات التأثير على سياسات المملكة الراسخة، باستخدام شعارات زائفة قد تجد آذانًا صاغية لدى بعض فئات الشباب الذي قد يشعر أنه يعاني من الحرمان المطلق أو الحرمان النسبي، مما ينتهي ليس فقط بخسارة الوطن لطاقات بعض أبنائه، بل أيضًا بإنفاق الجهود والأموال أيضاً لمواجهة تلك الانحرافات، مع تضييع لما يسود المجتمع من حسن النوايا، وانخفاض في الشعور بالولاء والانتماء، وقبل هذا وبعده التعرض للسؤال أمام الله تعالى عما فعلناه من أجل هؤلاء المحتاجين.

الخاتـمة:

وبعـد؛ فهـذه عجالـة علميـة حـول نظرتنـا في هـذه البـلاد، مسـؤولين ومـواطنين، لمشـكلة الفقـر، مـن حيـث الاعـتراف بوجودها أولاً، ثم من حيث مواجهتها بالمعالجة العملية من خلال مبادئنا ومثلنا وقيمنا ومنطلقاتنا الثقافية القائمة على دين يؤمن بأن المال مال الله تعالى، استأمن ابن آدم عليه ليؤدي عليه حقه الذي فرضه الله عليه. ومن خلال قدرة المخلوق على أن يسترزق، وتتاح له البيئة التي تعينه على أن يعمل بيده، بدلاً من أن يمدها إلى الآخرين، ينتظر منهم الهبات في المناسبات الدينية، مثل شهر رمضان المبارك، حيث يتركز لدى كثير من المسلمين موسم إخراج الزكاة.

ولتحقيق أداء هذه الأمانة بروح العصر كان لا بدّ من وضع الآليات التي تضمن تحقيق التكافل الاجتماعي بالزكاة والصدقات والأوقاف والهبات، تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، هذا بالإضافة إلى التعامل مع مفهوم الفقر وأنواعه، وأسبابه وتوزيعه الجغرافي في البلاد، ومدى تحقق المفهوم الحقيقي للفقر، في ضوء وجود فرص الاسترزاق التي تُرِك الأخذ بها حينًا من الدهر، لغير المواطن، أو ربما قيل نافس غير المواطن فيها المواطن، فسيطر على سوق العمل، لاسيما في المنشآت الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة، فضيق غير المواطن على المواطن فرص الاسترزاق، رغم قدرة الغالبية من المواطنين على العمل المباشر، أو بأسلوب العمل عن بعد، أو بأسلوب العمل من خلال الأسر المنتجة.

أما غير القادرين على العمل من المواطنين والمواطنات، بسبب من العجز بالكبر أو الإعاقة، فإن لهذه الفئات أسلوبًا واضحًا في المعالجة من خلال الهيئات الاجتماعية القائمة كالضمان الاجتماعي وخدمات الشؤون الاجتماعية والصحية، من قبل القطاع الحكومي، والجمعيات والمؤسسات الخيرية من قبل القطاع الأهلي، بالإضافة إلى ما ستخرج به الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر من أساليب للتعامل مع هذه الفئات من المواطنين والمواطنات من كبار السن من الذكور والإناث، والأرامل والمطلقات.

وعلى هذا فإن وضع الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في المملكة العربية السعودية لا يصدر من فراغ، ولا ينتظر منه أن يأتي بما لم تستطعه الأوائل، بل إنه سوف يضع تلك الجهود القائمة من خلال رؤية شمولية واضحة، ومحددة في الوقت نفسه بآليات التنفيذ، على ما تكون عليه آليات التنفيذ من حيث تطبيقاتها المرحلية قصيرة المدى، ومتوسطة

المدى، وطويلة المدى. برؤية واقعية، أي غير محلقة في المثالية والتنظير، تهتم بما هو متوافر وممكن من القدرات والإمكانات المتاحة على الواقع، لاسيما أن هذا الواقع الخاص بمجتمع الفقر ليس متجذراً، أو أنه متعذر على العلاج، بل هو قابل للانتشال بشيء من الجهد والصبر والوقت.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم بن محمد الحمد المزيني. العمل عند المسلمين: رؤية حضارية. ـ الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. ـ ١١٧ ص.

٢- باتر محمد علي وردم. العولمة ومستقبل الأرض. ـ عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م. ـ ٤٣٧ ص.

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية. . نيو يورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،١٩٧٧م، ٦٩ص.

٤- بول كولير وديفيد دولار. العولمة والنمو والفقر. ـ بإشراف نيكولاس سترن. ـ ترجمة: هشام عبد الله. ـ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣. ـ ٢١٧ ص. (تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات).

٥- جي آر. ماندل. العولمة والفقراء. ـ بيروت: شركة الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م. ـ ٢٤٠ ص.

٦- حسين شخاترة وآخرون. البطالة والفقر: واقع وتحديات، الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان. . تحرير: خالد الوزني. . عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠م، ٢٦٠ ص.

٧- روح الأمين الكلباسي. علاج الفقر. ـ ترجمة موسى قصير. . بيروت: دار الهادي، ١٣٢١هـ/٢٠٠١م. ـ ١٢٨ص.

٨- زيد بن محمد الرماني. اقتصاد الفقر: بؤس وأزمات. . الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م. . ٧٥ص.

٩- سلوى شعراوي. "الحكم والتشغيل ومكافحة الفقر: الحلقة المفقودة". . في: الأمم المتحدة. اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة ١١ . ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١م. . نيو يورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٢م. . ص ١٥٥ . ١٨٦.

١٠- عبد الرزاق الفارس. الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م. . ١٥١ ص.

١١- عبد السلام الخرشي. فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة. . بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. . ٥٣٤ ص.

١٢- عمر بن فيحان المرزوقي. اقتصاديات الغنى في الإسلام. ـ الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م. ٧١٠ ص.

١٣- فيليب عطية. أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث. ـ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. ـ ٣٠٥ ص. (سلسلة عالم الفكر:١٦١).

١٤- محمد عمر الحاجي. الفقراء والأغنياء في ميزان الشريعة الإسلامية. . راجعه وقدم له: شوقي أبو خليل. . دمشق: دار المكتبي، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. . ٣٨٤ ص.

١٥- المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل. كارثة الفقر في العالم العربي وأثرها في حقوق الإنسان في العمل (الواقع والحلول). ـ جنيف: المركز، د. ت. . ١٤٤ص.

١٦- مصطفى السباعي. الفقر . الجوع . الحرمان: مشكلات وحلول. . بيروت: دار الوراق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. . ٢٣٧ ص.

١٧- ميشيل تشوسودوفيسكي. عولمة الفقر، . ترجمة: محمد مستجير مصطفى. . ط ٢. . القاهرة: مجلة سطور، ٢٠٠٠م. . ٣٢٨ ص.

١٨- نشأت جعفر. العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة. ـ القاهرة: المؤلف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ـ ١٨٨ ص.

١٩- هالة مصطفى. من التعايش إلى التصادم. ـ القاهرة: مهرجان القراءة للجميع/ مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢. ـ ص ٢٠ ـ ٢١، (سلسلة الأعمال الفكرية).

٢٠- وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية. إستراتيجية التخفيف من الفقر، (٢٠٠٣ . ٢٠٠٥). . (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠٣م). . ١٤٩ ص + الملاحق.

٢١- يوسف القرضاوي. مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. . ط ٥. . القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.. ١٤٤ ص.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Coudouel, Aline, Jesko S. Hentschel, and Quentin T. Wodon (2003). "Poverty Measurement and Analysis" in: *World Bank, Poverty Reduction Strategy Sourcebook.* http://www.worldbank.org/poverty/strategies/sourcons.htm

2- Duncan, Ronald and Stephen J. Pollard (2001)."AConceptual Framework for Designing a Country Poverty Reduction Strategy" Paper delivered at the *Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction,* Asian Development Bank, Manila, 5-9 February 2001.

3- Eastwood, Robert And Michael Lipton (2001). "Pro-poor Growth and Pro-growth Poverty Reduction: What Do they Mean? What Does the Evidence Mean? What Can Policymakers Do?" Paper delivered at the *Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction*, Asian Development Bank, Manila, 5-9 February. 2001.

4- Grinspun, Alejandro (2001). "Introduction: Stimulating Policy Change" in UNDP, *Choices for the poor: Lessons from national poverty strategies,* United Nations Development Program.

5- Harrington, Julia; Catherine Porter and Sanjay Reddy (2003). "Financing Basic Social Services" in, World Bank, *Poverty Reduction Strategy Sourcebook*. http://www.worldbank.org/poverty/strategies/sourcons.htm

6- Jargowsky, Paul A. *Poverty and Place: Ghettos, Barrios, and the American City* - New York: Russel Sage Foundation, 1997.

7- May, Julian (2001). "An Elusive Consensus: Definitions, measurement and analysis of poverty" in UNDP, *Choices for the poor: Lessons from national poverty strategies*, United Nations Development Program.

8- Nagi, Saad Z. *Poverty in Egypt: Human Needs and Istitutional Capacites*. Lunham: Lexington Books, 2001

9- Prennushi, Giovanna, Gloria Rubio, and Kalanidhi Subbarao (2003). "Monitoring and Evaluation" "in, World Bank, *Poverty Reduction Strategy Sourcebook.* http://www.worldbank.org/poverty/strategies/sourcons.htm.